

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٦٦

الثلاثاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد غوترو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط





الرجاء إعادة التدوير

21-26702 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة ربى محيسن، مؤسسة ومديرة جمعية سوا للتنمية والإغاثة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي ذكّرنا إعلان مرير بمعاناة الشعب السوري وخسائره المروعة. فلقد ذكرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أنه يمكن تأكيد مقتل أكثر من ٣٥٠ ألف شخص بشكل فردي – بالاسم والتاريخ والمكان – في العقد الأول من النزاع. وبالنظر إلى الأعداد الهائلة ممن هم في عداد المفقودين فمن المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى من ذلك بكثير.

وفضلا عن هذا العدد المروع من القتلى يمكننا أن نضيف إحصاءات أخرى للمعاناة الكبيرة لأكثر من عقد من النزاع. إن أكثر من ١٢ مليون شخص مشردون؛ أي نصف سكان سورية قبل النزاع. وهناك مئات الآلاف من المحتجزين أو المخطوفين أو المفقودين. وتقترب مستويات الفقر من ٩٠ في المائة بعد عقد من النزاع وسوء الإدارة والفساد، والآن هناك أثر الانهيار الاقتصادي اللبناني، ومرض فيروس كورونا، بل والجزاءات. إن سورية مقسمة إلى عدة مناطق بحكم الأمر الواقع، حيث تتنافس أطراف دولية في الساحة، فضلا عن أحداث العنف التي لا تزال تختبر الهدوء النسبي في الأشهر الـ ١٨ الماضية.

إن الشعب السوري في حاجة ماسة إلى عملية سياسية يقودها ويملكها السوريون. وكجزء من ذلك، فإنهم يحتاجون أيضا إلى اهتمام مستمر من المجتمع الدولي لدعم جهد أوسع نطاقا يمكن أن يرسخ الهدوء ويخفف معاناتهم ويحملنا إلى الأمام على طريق استعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري في تقرير مستقبله – وهذه هي ركائز القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ومع تجميد خطوط الجبهة العسكرية إلى حد كبير لمدة ١٨ شهرا وشواغل الأطراف بشأن الوضع الراهن، حان الوقت الآن للدفع من أجل عملية سياسية. إن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يقر بالصلة الوثيقة بين وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وعملية سياسية موازية، وما زلت أدعو إلى ذلك، لا سيما بالنظر إلى أحداث العنف ومخاطر تصاعد ذلك نحو مواجهة شاملة.

في إدلب، نزح العديد ممن عادوا إلى ديارهم في جنوب المحافظة مرة أخرى على خلفية القصف المتبادل المستمر ونيران الصواريخ وزيادة الغارات الجوية وسط تقارير عن خسائر في أرواح المدنيين. وقد تركزت العديد من الغارات جنوب الطريق السريع إم ٤، ولكن كانت هناك أيضا غارات في عمق منطقة خفض التصعيد، بما في ذلك غارات مثيرة للقلق بالقرب من مخيمات المشردين داخليا. وفي الوقت نفسه أدى التوصل إلى اتفاق إلى الهدوء في درعا البلد، وآمل أن يثبت استدامته. إني أرحب بخفض العنف واستئناف وصول المساعدات الإنسانية.

وآمل أن توفر الحماية للمدنيين وألا يقع أي تصعيد جديد هناك أو في أي أجزاء أخرى من الجنوب الغربي التي يجري فيها تكرار اتفاقات مماثلة. كما آمل عودة جميع المدنيين بصورة آمنة وكريمة وطوعية إلى ديارهم.

وهناك مصادر قلق متعددة في أماكن أخرى من سورية: القصف المستمر والمناوشات بين الجماعات المسلحة غير الحكومية والجيش التركي في محيط منطقة الشمال الغربي وريف حلب الشمالي؛ وتقارير عن زيادة الهجمات بطائرات تركية مسيرة عن بعد داخل الأراضي

السورية؛ وجولة جديدة من الضربات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل على أهداف بالقرب من دمشق؛

ولا تزال العديد من الجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن تعمل في جميع أنحاء سورية. فقد شن تنظيم داعش هجوما على خط أنابيب غاز يغذي محطة توليد الكهرباء في دير علي، مما تسبب في انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء سورية – وهذا تذكير ملموس بالخطر الذي لا تزال تشكله هذه الجماعات. لذلك، فإن مكافحة الإرهاب بشكل متسق مع أحكام القانون الدولي الإنساني، وبطريقة فعالة تضمن حماية المدنيين وحماية الأمن الإقليمي، أمر ممكن ومطلوب. وسيتطلب تعاونا دوليا أكبر بين الأطراف الفاعلة الرئيسية.

أنا واثق من أن الحالة في الميدان في إدلب وأماكن أخرى ستكون مسألة مهمة ضمن المسائل المطروحة في لقاء الرئيسين بوتين وأردوغان غدا. وما زلت أناشد أصحاب النفوذ العمل على تعزيز الهدوء. فهناك أمور كثيرة ترتهن بذلك.

وفي غضون ذلك، تتواصل الاتصالات الروسية الأمريكية الهادفة لتحقيق تقدم في المجال الإنساني في إطار القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). والواقع أن الأمم المتحدة ملتزمة بكل تأكيد بالقيام بما في وسعها من أجل التطبيق الكامل لجميع جوانب القرار.

كما أود أن أذكر أعضاء المجلس بضرورة تجنب وتخفيف أية آثار إنسانية للجزاءات قد تؤدي إلى تفاقم محنة السوريين العاديين، لا سيما فيما يتعلق بالإفراط في الامتثال. لكن أتمنى أن تشكل المسائل التي نوقشت في الاتصالات الدولية مؤخرا الحد الأدنى وليس الأقصى لما نطمح بشكل جماعي إلى تحقيقه في سورية. لقد كانت هذه رسالتي التي نقلتها في الأسابيع الأخيرة خلال زيارتي للمنطقة وفي نيويورك أيضا. لقد تواصلت بشكل مكثف مع الأطراف السورية – الحكومة السورية ولجنة التفاوض السورية التابعة للمعارضة. كما شاركت في لقاءات الأمين العام مع العديد من وزراء الخارجية وكبار المسؤولين في البلدان الرئيسية. كما عقدت لقاءات مؤخرا مع عدد من كبار المسؤولين الآخرين، بما في ذلك في جنيف. وسأتوجه من هنا إلى واشنطن لمواصلة مشاوراتي.

واتضح من خلال جميع اتصالاتنا أن مستوى الثقة ضعيف، لكن كان من الواضح – وأود أن أشدد على ذلك – أن هناك مصالح مشتركة، وأن الأمور ليست ثابته، وأن هناك ما يدعو للعمل الآن على بناء عملية سياسية أكثر فعالية.

فيما يتعلق باللجنة الدستورية، فنحن أمام لحظة فارقة. فقد مر عامان بالضبط منذ موافقة الحكومة السورية ولجنة المفاوضات السورية على إنشاء اللجنة الدستورية. ولكن للأسف، لم تبدأ اللجنة حتى الآن في تحقيق تقدم مستمر بشأن تنفيذ ولايتها.

ولكن هناك بعض الأخبار الجيدة التي سأنقلها إليكم اليوم. فبعد ثمانية أشهر من التواصل المكثف مع الرئيسين المشاركين، يسعدني أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن منهجية العمل، ووجهت الدعوات لعقد دورة سادسة للجنة الدستورية. وبينما ما زلنا بصدد تأكيد اللوجستيات، من المقرر أن تجتمع هيئة الصياغة المصغرة في جنيف في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول، وسيجتمع الرئيسان المشاركان لأول مرة مع بعضهما البعض ومعي في اليوم السابق لانعقاد الدورة للتحضير لها.

ويستند اتفاق الرئيسين المشاركين بشأن منهجية العمل إلى ثلاث عناصر أساسية شكلت أساس تواصلي معهما: أولا، احترام المعايير المرجعية والعناصر الأساسية للنظام الداخلي؛ ثانيا، تقديم نصوص المبادئ الدستورية الأساسية قبل الاجتماعات؛ وثالثا، عقد اجتماعات منتظمة للرئيسين المشاركين معي وقبل وأثناء الدورة القادمة. كما يلتزم الرئيسان المشاركان بتحديد مواعيد مؤقتة للاجتماعات المقبلة ومناقشة خطة العمل.

وباختصار، نتوقع جميعا الآن أن تبدأ اللجنة الدستورية العمل بجدية على عملية صياغة إصلاح دستوري وليس مجرد إعداده. فإذا ما تمكنت اللجنة من تحقيق ذلك، ستكون هناك عملية دستورية مختلفة وأكثر مصداقية. ونحن بحاجة إلى ذلك إذا أردنا بناء قدر ضئيل من الثقة. فالوفود الثلاثة – الوفد المسمى من قبل الحكومة السورية، والوفد المرشح من قبل المعارضة، والوفد الثالث الأوسط من المجتمع المدني – الذي التقت نائبتي السيدة مطر مع أعضائه أمس – يمكنهم تقديم مساهمات مهمة في ذلك الصدد.

نحن بالفعل بحاجة إلى حوار سياسي حقيقي بين الأطراف السورية – وهو أمر وردت تقارير تفيد بأنه نوقش في موسكو خلال لقاء الرئيس بوتين مع الرئيس الأسد مؤخرا – فمن خلال ذلك يمكن إيجاد مسار حقيقي للإصلاح السياسي في سورية. وأنا على اقتناع بأن جنيف يمكن أن تكون المكان الذي يبدأ فيه السوريون الملتزمون بإحلال سلام دائم في سورية بالعمل سويا بشكل بناء.

وأود أن أشير إلى أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) شجع أيضا على المشاركة المجدية للمرأة السورية في العملية السياسية. وبدون ذلك لا يمكن أن يكتمل أي حل في سورية. وما برح مكتبي يواصل التشاور مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. وفي الواقع، يجتمع المجلس حاليا في هلسنكي، وستنضم إليهم نائبة المبعوث الخاص السيدة مطر. وخلال وجود المجلس هناك، دعي أيضا للاجتماع مع المسؤولين الفنلنديين للاستفادة من التجربة الفنلندية في التعليم وتسوية النزاعات.

وأود أن أشدد على أهمية العمل على الملف الحيوي للمعتقلين والمختطفين والمفقودين. نسمع من جميع الأطراف إنها تتفق على أن العمل مطلوب. وبالتأكيد ستستفيد جميع الأطراف من أي تقدم في هذا الملف، فجميع العائلات في كل ركن من أركان سورية لديها أحباء محتجزين أو مختطفين أو مفقودين. وما زلت على اقتناع تام أنه إذا تمكنا من تحقيق التقدم في ذلك الشأن، سيكون ذلك بمثابة عامل مهم لبناء ثقة، وإشارة لجميع السوريين بأن السلام ممكن، كما سيشكل ذلك علامة فارقة في سياق الدبلوماسية الدولية.

وآمل أن يساهم هذا التعاون الدولي المكثف في التركيز على العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين. ومن الواضح أن الظروف ما زالت غير ملائمة بالنسبة لمعظمهم. لكن يمكننا أن نبدأ في النظر في كيفية إزالة بعض العقبات التي تحول دون العودة – سواء كانت متعلقة بالحالة الأمنية، أو التشريعات، أو الموارد، أو سبل العيش، أو قيام السلطات المعنية بإرسال إشارات واضحة وجدية في هذا الشأن. ومن شأن ذلك أن يبعث ببارقة أمل ملموسة لملايين السوريين. وأعتقد أنه سيساعد في تقليل التوترات في جميع أنحاء المنطقة – التوترات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالآثار غير المباشرة للنزاع السوري.

وكما أكدت في كثير من الأحيان، فإن المسائل المطروحة ليست في أيدي السوريين وحدهم. فنحن بحاجة إلى دبلوماسية بناءة للمساعدة في إنقاذ حياة السوريين، وتخفيف المعاناة، وتعزيز الاستقرار والتقدم في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، ما زلت أطلب من الدول الرئيسية العمل معي من خلال مشاورات استطلاعية بشأن خطوات ملموسة ومتبادلة ومحددة بواقعية ودقة، ويتم تنفيذها بالتوازي ويمكن التحقق منها. وأواصل مشاوراتي للسعي إلى الحصول على موافقة الأطراف الرئيسية الفاعلة لا لتحديد ما تسعى إلى تحقيقه فحسب، بل ما يمكن أن تقدمه في عملية متبادلة.

وما زلت على استعداد لاستخدام صلاحيات الأمم المتحدة في الدعوة لعقد اجتماعات في جنيف إذا كان من الممكن أن يساعد ذلك في إيجاد آفاق لإحراز تقدم تدريجي. وسأواصل ذلك العمل بشأن العملية الأوسع نطاقا، مع التركيز في الأسابيع المقبلة على تيسير الدورة المقبلة للجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة محيسن.

السيدة محيسن (*تكلمت بالإنكليزية*): في خضم المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة في العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتصاعد النزاعات وطابعها المحتقن في بلدان مثل أفغانستان واليمن والسودان وغيرها والنزاع السوري الذي طال أمده، أصبح من الصعب اليوم إبقاء سورية كأولوية من أولويات جدول الأعمال، سواء على الصعيد السياسي أو الإنساني. غير أن المطالب التي خرج الشعب السوري من أجلها، ولا سيما نساء سورية الشجاعات، إلى الشوارع في عام ٢٠١١ لم تُلب بعد. وإلى أن يتمكن السوريون – داخل سورية أو في أماكن لجوئهم القسري – من ممارسة حقوقهم الإنسانية التي طالما طالبوا بها بموجب القانون الدولي وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية عادلة وانتقال شامل، فإن من واجبنا أن نعمل بنشاط لضمان أن تظل سورية على جدول الأعمال الدولي وأن تجد المطالب اليومية للناس – وليس مصالح من هم في السلطة فحسب – طريقها إلى طاولة المفاوضات.

نعم، لقد تحققت بعض المكاسب التي نفخر بها نحن السوريين، النساء السوريات، على مستوى التمثيل السياسي. فقد تمت الإطاحة بجدار الخوف المحيط بنا. واقتحمنا عوالم لم نكن موضع ترحيب فيها من قبل. وفي السنوات الماضية، أوجدنا لأنفسنا كسوريين مجالات وناضلنا من أجل شغل مقعد على طاولة العملية السياسية كنساء. إن النجاحات متواضعة، ولكننا تمكنا من المشاركة في الوفود الرسمية المشاركة في المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك الحصول على تمثيل بنسبة ٢٨ في المائة في اللجنة الدستورية، ونحن نعمل داخل المجلس الاستشاري للمرأة السورية ونحن أعضاء في غرفة دعم المجتمع المدني ونقدم إحاطات إلى مجلس الأمن، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان مشاركة المرأة حقا وإشراك المرأة على جميع المستويات. فلا تزال الإسهامات اليومية للمرأة على مستوى المجتمع المحلي غير مرئية ولا تزال مطالبها غير مسموعة على مستوى عملية السلام.

إن ”عملية السلام“ عبارة تُستخدم كثيرا، ولكنها غالبا ما تُجرد من معناها. ونحن اليوم بعيدون عن تحقيق السلام أو بناء السلام في سورية. ونحن ببساطة لا نستطيع التحدث عن بناء السلام في الوقت الذي تُنتهك فيه حقوق السوريين، ولا سيما حقوق المرأة السورية، بشكل يومي.

ويشهد العديد من أصحاب المصلحة المنخرطين على المستوى السياسي السوري تهوينا مستمرا من شأن الحقوق في الأمن وسبل العيش وفي السكن والتعليم. فهذه الشواغل تُنحى جانبا باعتبارها شواغل إنسانية خالصة لا ينبغي معالجتها إلا في الاجتماعات المتعلقة بالشأن الإنساني. ولكن شواغل السوريين العاديين سياسية تماما. وإذا لم يكن وصول المرء إلى منزله وأرضه شأنا سياسيا، فما هو الشأن السياسي إذن؟ وإذا كانت قدرة المرء على التصويت في دائرته الانتخابية أو مكان نشأته ليست شأنا سياسيا، فما هو الشأن السياسي إذن؟ وإذا لم تكن قدرة المرء على العيش بكرامة في بلد يرحب به ويشبهه ويحميه ليست شأنا سياسيا، فما هو الشأن السياسي إذن؟ وإذا لم يتم الاعتراف بالبطلات اليوميات اللواتي يناضلن من أجل تلك المطالب على المستوى السياسي، فمن يتم الاعتراف به إذن؟

إن السياسة تتعلق بمراقبة المساعدات الإنسانية. وهي تتعلق بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وهي تتعلق بالتفاوض على إطلاق سراح الأحياء. وهي تتعلق بإيجاد فضاءات مدنية جديدة. وهي تتعلق بمواصلة الكفاح من أجل شمول الجميع على المستويات كافة. كيف يمكن للمرء أن يتوقع من الزوجة التي لا تعرف مصير زوجها – المسجون أو المختفي أو المختطف – أن تسهم في أي سلام مستدام؟ كيف يمكن إقناع المرأة التي لا تستطيع العودة إلى أرضها مع أطفالها بقبول تسوية سياسية لا تضمن حقوقها؟

هؤلاء هم السوريون الذين لا يمكننا أن نخذلهم. ولا يمكننا أن نسمح باستمرار تعثر العملية السياسية التي تهدف إلى تحقيق العدالة لهم قبل أي شيء آخر. وفي أسوأ الظروف، حولت هؤلاء النساء مظالمهن وخسائرهن ومشاقهن إلى قوة موحِدة – سمت بهن فوق الانتماءات أو الأيديولوجيات أو استغلال أصواتهن. وقد قلن ذلك بوضوح: سورية أولا. وتكريما لهن، يجب أن تظل سورية للجميع أولا – فوق أي شخص أو حزب واحد أو مصلحة واحدة.

ومع ذلك، من الصعب ترجمة تلك الرؤية لحياة كريمة إلى واقع فيما تستمر عرقلة العملية السياسية. ونحن نشهد طوال عملنا أنه على الرغم من صعوبة الظروف في البلدان المجاورة، فإن نوايا اللاجئين للعودة وصلت اليوم إلى أدنى مستوياتها. غير أننا لا نرى أي رغبة في تخفيف الضغط من أجل الإعادة القسرية للاجئين عندما لا تكون الظروف آمنة. واليوم، ما زلنا نرى أدلة على مغادرة العائدين لسورية مرة أخرى؛ وما زلنا نرى موجات كبيرة من الهجرة الداخلية القسرية. ويواصل اللاجئون والنازحون داخليا بحثهم عن حياة كريمة، حيث يتدفقون إلى مصر وتركيا وأوروبا من خلال قنوات للاتجار تشكلت حديثا. إن إطالة أمد الوضع الراهن على مستوى العملية السياسية داخل سورية وفي البلدان المجاورة لن يؤدي إلى الاستقرار والعودة الطوعية المستدامة للاجئين. ونادرا ما تجد هذه المسائل طريقها إلى

المناقشات السياسية. وتتطلب العملية السياسية، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تقديم تنازلات، ولكن تلك التنازلات ينبغي أن تقدمها الأطراف وألا تكون على حساب مصالح الشعب.

غير أن تعثر التسوية السياسية لم يمنع الجهات الفاعلة المحلية على مستوى المجتمع المحلي – وكثير منهم ناشطات وعناصر تغيير نسائية – من الدفع باتجاه الحوار وجهود الوساطة على المستوى المحلي، معرضين أنفسهم في الغالب لمخاطر كبيرة. وهم يناضلون من أجل الحصول على مساحات للتعبير عن احتياجاتهم ويتفاوضون مع أطراف النزاع ويطالبون بمعرفة مصير أحبائهم ويناضلون لضمان تغذية أطفالهم بشكل جيد وتلقيهم التعليم. مرة أخرى، إذا لم تكن هذه مشاركة سياسية، فأنا لا أعرف ما الذي يمكن أن يشكل مشاركة سياسية.

ولكي تنجح أي تسوية سياسية، يجب أن نركز على بناء القدرة على الصمود محليا وعلى دعم السوريين، ولا سيما أصوات النساء وقدراتهن. وقد حان الوقت لكي تجسد الهياكل المجتمعية، بما في ذلك الأطر القيادية والتشريعية، التحولات في الديناميات الجنسانية التي تظهر كل يوم على مستوى المجتمع المحلي. وفي الوقت الذي نقف فيه هنا اليوم، من الصعب إنكار أن الجهود التقليدية للجمع بين الأطراف حول الطاولة – وحدها – غير كافية في مواجهة التطورات العسكرية داخل سورية وأنها تخضع لإرادة الوكلاء والقوى الإقليمية.

إن هذا النهج المتزايد على مستوى القاعدة الشعبية لبناء مجتمعات محلية صحية، على الرغم من بيئات الاستقطاب المثيرة للانقسام، داخل سورية وخارجها على السواء، يُبشر بالخير في زيادة وحدة الشعب السوري ورأب الانقسامات والصدمات الناجمة عن سنوات النزاع العشر. غير أن هذا النهج وحده لن يؤتي ثماره إذا لم يقترن بتسوية سياسية عادلة ومنصفة للجميع. لقد حان الوقت لتفعيل دور المرأة بوصفها وسيطا مجتمعيا وطرح مطالبها اليومية على طاولة المفاوضات.

أخيرا، سيتطلب تحقيق السلام في سورية من المجلس الانتقال من التركيز على سياسات القوى العظمى إلى التواصل الدينامي مع المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من أجل فهم وجهات نظرنا. ضعوا السوريين في طليعة أي استراتيجية. تحدثوا إلينا – وليس عنا أو باسمنا. استثمروا فينا إذا كان المجلس جادا في تحقيق السلام المستدام والعادل في سورية ديمقراطية، خالية من القمع والعنف والتطرف وفي النهوض بالسلام والأمن العالميين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة محيسن على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*)**:** نود أن نشكر غير بيدرسن على إحاطته. واستمعنا عن كثب إلى السيدة ربى محيسن.

على المسار السياسي، نرحب بالتقدم المحرز في استئناف جهود اللجنة الدستورية في جنيف. وفي اتصالاتنا مع الأطراف والجهات الفاعلة الرئيسية، ما فتئنا ندعو إلى ذلك. ونتوقع الاستئناف الفوري للحوار المباشر بين السوريين في جنيف. ومن المهم للغاية أن تظل تلك العملية بقيادة السوريين وخاضعة لمسؤوليتهم على أن تدعمها الوساطة المحايدة للأمم المتحدة دون تدخل من الخارج ودون فرض جداول زمنية مصطنعة. وتُبين التطورات الأخيرة أن إثقال كاهل المفاوضات بمطالب مصطنعة أمر غير حكيم ويؤدي إلى نتائج عكسية.

لا تزال الحالة على أرض الواقع في سورية معقدة. وفي الوقت نفسه، تمكن الجيش السوري في أوائل أيلول/سبتمبر، بدعم من متخصصين عسكريين روس، من تسوية الوضع سلميا في محافظة درعا، وتحديدا في محيط منطقة درعا البلد، حيث تصاعدت التوترات بشكل مقلق منذ نأيار/مايو.

ولا يزال وقف الأعمال العدائية مستمرا على خلفية خارطة الطريق التي تنص، في جملة أمور، على تسوية المركز القانوني للمقاتلين الذين يمكن التصالح معهم وطرد العناصر المتشددة إلى مدينة الباب شمالي سورية وإلقاء السلاح ونشر القوات الحكومية والشرطة العسكرية الروسية في المنطقة المحاصرة.

ويحاول الإرهابيون في إدلب استغلال عدم الاستقرار في الجنوب. في الشهر الماضي وحده، أُبلغ عن وقوع أكثر من ٧٦٠

عملية قصف لمواقع حكومية. ونتيجة لذلك، أصيب عشرات الأفراد العسكريين السوريين بجروح. ويتفاقم الوضع في المنطقة التي تجري فيها العمليات التركية في شمال سورية، وكذلك في المنطقة الواقعة خارج الفرات – وهذا وسط اشتباكات مستمرة بين الأكراد والوحدات الموالية لتركيا وقبائل عربية.

إننا ندين الغارات الجوية الإسرائيلية المتواصلة التي تستهدف سورية، والتي تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في كل من سورية والمنطقة برمتها. ونعتقد أن إحلال السلم والأمن على المدى الطويل في سورية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استعادة سيادة سورية وسلامتها الإقليمية بالكامل، مع وضع حد للوجود الأجنبي غير الشرعي ودحر الإرهابيين بالكامل.

ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد مزرية. ونعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى نزع الطابع السياسي عن الملف الإنساني السوري وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين تحت رعاية الأمم المتحدة، مع احترام المبادئ الأساسية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

في ظل هذه الخلفية، تظل مسألة رفع الجزاءات المناهضة لسورية من الغرب أمرا ملحا، وهو ما يتفق عليه جميع الخبراء الدوليين، إذ أنها تجعل من معاناة المدنيين العاديين أكثر سوءا. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، لا تزال أحوال الغالبية العظمى من السوريين تتدهور. فحوالي ٣٥ في المائة من الشعب يعيشون تحت خط الفقر. هؤلاء الناس لا يواجهون صعوبات اقتصادية وخيمة فحسب – التضخم وندرة الغذاء، في جملة أمور – بل يواجهون أيضا العواقب الخطيرة لأزمة المياه، التي تشكل تهديدا لأكثر من ٥ ملايين شخص. وبناء على ذلك، فإن التنفيذ الكامل وبحسن نية للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي ينص على توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية الداخلية في إدلب وشمال سورية، وزيادة شفافية إيصال الإمدادات عبر الحدود، وتنفيذ المشاريع من أجل الإنعاش المبكر، وزيادة الدعم للسوريين على خلفية جائحة فيروس كورونا، هو أمر ذو أهمية خاصة.

إن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) يمثل الآن إطارا جديدا نوعيا لتقديم المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، الوقت يمر. نحن بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع، وينبغي أن ينعكس ذلك في تقرير الأمين العام بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص على إحاطته، وأشكره، كما هو الحال دائما، على جهوده الدؤوبة. كما نعرب عن ترحيب خاص بالسيدةمحيسن وخالص الشكر لها. نحن نعلم أن منظمتها تقوم بعمل قيم لتمكين اللاجئين السوريين وتعزيز كرامة جميع السوريين. نشكرها على أفكارها اليوم.

في الأسبوع الماضي، وبعد عقد من الصراع في سورية، استرعى انتباه وفد بلدي عدد واحد، مثلما استرعى انتباه المبعوث الخاص: ٣٥٠ ٢٠٩. هذا هو العدد الذي أعلنته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعد البحث المضني الذي أجرته الأمم المتحدة لتحديد هوية جميع الذين قتلوا منذ بداية الانتفاضة: ٣٥٠ ألف شخص. وكما لاحظ المبعوث الخاص، فإن هذا بكل تأكيد عدد ناقص، نظرا للصعوبة الشديدة في الحصول على البيانات أثناء صراع محتدم.

هؤلاء كانوا أناسا لديهم عائلات وآمال وأحلام وحياة كاملة. لم يكونوا مختلفين عنا، إلا أنه لم يحالفهم الحظ بما فيه الكفاية فعاشوا وماتوا في ظل نظام الأسد المروع.

وفي حين لا نستطيع إعادة الذين لقوا حتفهم، هناك عدد آخر يمكن لنظام الأسد أن يفعل شيئا حياله الآن: ١٤٩ ألفا. هذا هو العدد التقديري للسوريين الذين يعانون في الاحتجاز التعسفي أو الذين لا يُعرف مكان وجودهم. يسرني أن أسمع المبعوث الخاص يسلط الضوء على هذه المسألة صباح اليوم، ونكرر دعوتنا إلى النظام السوري بأن يفرج من جانب واحد وعلى الفور عن عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال المحتجزين تعسفا لديها وأن يقدم المعلومات عن مصير المفقودين.

إننا نتفق بالتأكيد مع ما سمعناه من المبعوث الخاص هذا الصباح، وهو أن إحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين يمكن أن يكون

بمثابة تدبير لبناء الثقة من شأنه أن يعزز العملية السياسية. وعلى الرغم من الإعلانات المتفرقة من النظام السوري عن عمليات عفو مزعومة، لم نر بعد جهودا ذات مغزى من هذا النظام. ولذلك تكرر الولايات المتحدة تأكيد دعمها للجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص بهدف معالجة هذه المسألة التي طال أمدها، وندعو من لديهم نفوذ على النظام إلى استخدامه.

وفي درعا، نأمل بحذر أن يصمد وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر. وتشجعنا التقارير التي تفيد بإعادة فتح بعض المخابز وأعمال تجارية أخرى، وأن برنامج الأغذية العالمي تمكن من تقديم المساعدة الغذائية الطارئة في المنطقة. إننا نحث جميع الأطراف على الالتزام بوقف إطلاق النار وأن يسمح النظام بوصول المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة إلى درعا دون عوائق وبشكل منتظم.

وبالمثل، نشعر بقلق شديد إزاء احتمال عودة اندلاع أعمال العنف في إدلب. فخلال الأسابيع القليلة الماضية، كما سمعنا، ازداد عدد القتلى والجرحى من المدنيين في المنطقة. إننا نشجع جميع الدول، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، على اتخاذ كل أنواع الإجراءات الممكنة لوقف هذا العنف من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

وأخيرا، أعربنا عن أسفنا في مجلس الأمن لأنه مر عامان على بدء أعمال اللجنة الدستورية، ومع ذلك لم نر أعضاءها يناقشون فعليا بندا واحدا أو جملة واحدة من الدستور. ولذلك نرحب ترحيبا حارا بالأنباء الواردة اليوم بشأن التقدم المحرز في عقد جولة جديدة للجنة. ونحث الآن جميع الأطراف على المشاركة بحسن نية في هذه الجولة السادسة لفريق الصياغة في تشرين الأول/أكتوبر، وندعو نظام الأسد إلى التوقف عن تعطيل العملية وإلى المشاركة المجدية.

في الختام، هناك طريق واحد فقط للمضي قدما من أجل السلام والاستقرار في سورية، وهو الحل السلمي للصراع وإنهاء هذه الحرب. لقد حان الوقت لكي يأتي نظام الأسد وجميع الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات، وأن يتبعوا المسار الذي تم وضعه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وأن يضعوا حدا نهائيا للصراع السوري.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته، وأعرب عن تقديري لزيارته الأخيرة إلى دمشق وعلى جهود الوساطة النشطة التي بذلها أثناء إقامته في نيويورك. ولقد استمعت بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة ربى محيسن.

استمرت الأزمة السورية لمدة ١٠ سنوات، مما تسبب في مقتل أكثر من ٥٠٠ ألف شخص وتشريد أكثر من ١٠ ملايين شخص. إن النهاية المبكرة للأزمة السورية هي تطلع مشترك للمجتمع الدولي والشعب السوري.

للأسف، لا يزال البلد يواجه اليوم، بعد دخول الأزمة السورية عقدا ثانيا، أعمال عنف وأنشطة إرهابية لا هوادة فيها، مما يزيد من الاحتياجات الإنسانية والمعاناة المريرة لشعبها. كل هذه الجوانب تبرز الضرورة والحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. إن الصين تؤيد التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والنهوض بعملية سياسية تملكها وتقودها سورية.

وقد قدم لنا المبعوث الخاص بيدرسن الآن أنباء طيبة عن انطلاق الجولة السادسة من عمل اللجنة الدستورية، التي ستبدأ قريبا. ونأمل أن تبدأ هذه الجولة السادسة من عمل اللجنة في أقرب وقت ممكن، بينما تبقى مستقلة وخالية من التدخل الخارجي. ونأمل أيضا أن يكون عملها مثمرا.

في الوقت نفسه، أدركنا أن العملية السياسية السورية لا يمكن أن تعمل في فراغ. فإذا كان هناك نقص حاد في الثقة المتبادلة بين الأطراف فمن الصعب على اللجنة الدستورية أن تحرز تقدما جوهريا. وفي حين لا تزال مخططات تغيير النظام قائمة فإن عمل المبعوث الخاص بيدرسن سيكون صعبا. تدعو الصين الأطراف السورية إلى التعاون بنشاط مع المبعوث الخاص في عمله، والسعي إلى تضييق هوة الخلافات وبناء توافق في الآراء من خلال الحوار والتشاور.

في الوقت ذاته، ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المواتية للعملية السياسية.

وينبغي للقوات الأجنبية التي تفتقر إلى إذن من الحكومة السورية أن تنسحب من البلد فورا. وينبغي رفع العقوبات الأحادية الجانب غير القانونية المفروضة على سورية فورا، وينبغي التخلي فورا عن خطة فرض حل خارجي. ويجب أن ينتهي النهب الاقتصادي لسورية على الفور. فلا يمكن أن تكون هناك إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية ناجحة وأمل في التوصل إليها إلا بالاحترام الكامل لسيادة البلد وسلامته الإقليمية وحق شعبه في اختيار نظامه السياسي ومساره الإنمائي بشكل مستقل.

إن الإرهاب خطر مشترك يواجه البشرية. ويمكن أن تكون مكافحته بمثابة نقطة انطلاق للأطراف لتنفيذ التعاون وبناء الثقة المتبادلة بشأن المسألة السورية. فينبغي لجميع الأطراف أن تدعم الحكومة السورية في مكافحة المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن وأن تتجنب ازدواجية المعايير والتلاعب السياسي.

لقد توصل المجتمع الدولي إلى مستوى عال من التوافق في الآراء بشأن تخفيف معاناة الشعب السوري. وعلى ذلك فإن مساعدة سورية في تحسين سبل عيش الشعب ومكافحة الجائحة يمكن أن تصبح مجالا آخر من مجالات الأولوية للتعاون بين الأطراف. ولا يمكن أن تكون معارضة الحكومة السورية مبررا لمعاقبة الشعب السوري.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير مرة أخرى إلى أن تخصيص ثلاث جلسات شهريا للمسألة السورية يستهلك الكثير جدا من موارد المجلس. ونؤيد إجراء تعديل تدريجي لطريقة مداولاتنا للجمع بين المداولات بشأن الحالة السياسية والمسائل الإنسانية مع إيلاء مزيد من الاهتمام للمشاورات الداخلية.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته. كما أشكر رُبَى مُحيسن على إسهامها القيم.

ويسرنا أن نسمع من المبعوث الخاص أن الطرفين تمكنا من الاتفاق على إطار للجولة المقبلة من المفاوضات وأن الدعوات قد وزعت لاجتماع لجنة الصياغة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف. ونقدر كذلك آخر المستجدات من لقاءاته مع الأطراف المعنية ونأمل أن تؤدي هذه الجولة المقبلة من المفاوضات إلى دفع العملية الدستورية إلى الأمام بطريقة جوهرية وملموسة.

ونحث الأطراف على الإسهام بشكل ملموس في صياغة دستور جديد. ويمكن للتقدم المحرز هنا أن يزيد الثقة ويمهد الطريق لإحراز تقدم بشأن أجزاء أخرى من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونعيد التأكيد على أهمية التشاور مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني في تلك الجهود.

إن البيان الذي أدلت به السيدة محيسن اليوم يوضح أهمية الاستماع إلى المجتمع المدني وكفالة عملية شاملة للجميع.

فيجب تحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية والأمنية المزرية على الأرض. وسنواصل تقديم الدعم بنشاط لكل الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، ولكن يجب أيضا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وإحراز تقدم موثوق به على المسار السياسي أمر أساسي لتحقيق التنمية والاستقرار وعودة اللاجئين، وفي نهاية المطاف، السلام.

ونؤيد دعوات المبعوث الخاص إلى الأطراف السورية للمضي قدما في حوارها علاوة على دعوته الأطراف الدولية الفاعلة المنخرطة في سورية إلى التكاتف وتحديد خطوات ملموسة يمكن أن تمضي قدما بالعملية السياسية.

ومن الضروري أن نفعل نحن في المجتمع الدولي والأطراف السورية على السواء المزيد لضمان تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأخيرا، أود أن أعرب عن أهمية مواصلة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في سورية. فلا تزال تلك الجماعة الإرهابية تستخدم سورية قاعدة تنطلق منها. وهذا يؤكد كذلك على أن الحل السياسي والاستقرار في سورية أمران حاسمان، لا للشعب السوري فحسب، بل لجيرانه وللمجتمع الدولي الأوسع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيد بيدرسن والسيدة محيسن على بيانيهما.

توضح الاشتباكات الأخيرة في منطقة درعا والهجمات المتزايدة من قبل النظام وروسيا على منطقة إدلب بجلاء أن الحرب لم تنته بعد. ولا يمكن أن تنتهي إلا بعد تنفيذ حل سياسي. ولهذا السبب تذكر فرنسا بأهمية التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويظل القرار، الذي اتخذ بتوافق الآراء، يمثل خريطة الطريق المشتركة لجميع أعضاء المجلس. وذلك يعني ضمنا أنه يلزم إحراز تقدم عاجل بشأن مسألة المحتجزين لدى النظام وكذلك الأشخاص المفقودين. فذلك مطلب رئيسي لجميع قطاعات المجتمع السوري. ويتطلب ذلك أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني على نحو دائم يمكن التحقق منه. ويجب كذلك احترام القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا، ولا سيما حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية.

وتحيط فرنسا علما بتأكيد المبعوث الخاص عقد الاجتماع السادس للجنة الدستورية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ومن الضروري أن يشارك فيه ممثلو النظام بحسن نية من أجل التمكين من إحراز تقدم ملموس. وبعبارة أخرى، نريد أن نرى اللجنة أخيرا تؤدي ولايتها، أي أن تضع دستورا. ويجب كذلك كفالة المشاركة الكاملة للمرأة كجزء من تلك العملية.

وستبقى مواقفنا فيما يتعلق برفع الجزاءات والتطبيع والتعمير من دون تغيير في غياب حل سياسي قوي. وبدون حل سياسي لن تكون هناك عودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين والمشردين. وسنواصل كفاحنا الدؤوب ضد الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سورية. فيجب محاسبة المسؤولين عن ذلك.

السيد غوترو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الشاملة اليوم. وكذلك أشكر السيدة ربى محيسن، مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، على أفكارها.

لقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية تطورات ذات أهمية على المسار السياسي السوري. فقد زار المبعوث الخاص بيدرسن دمشق في وقت سابق من هذا الشهر للمرة الأولى منذ شباط/فبراير. كما أجرت البلدان الهامة التي لها تأثير على سورية مناقشات غير رسمية. وكانت هناك مشاركات رفيعة المستوى بين سورية والاتحاد الروسي، وقد سمعنا من المبعوث الخاص تفاصيل تلك المشاركات اليوم.

لقد أنشئت اللجنة الدستورية قبل عامين تقريبا، وينبغي أن تبدأ عملية صياغة الدستور. وقد أوضحت الجهود التي بذلت في السنتين الماضيتين بجلاء أن التأثير الخارجي لا يزال العامل الرئيسي الذي يعوق التقدم على المسار السياسي. إننا ندعو جميع الجهات الفاعلة الخارجية إلى الكف عن التأثير سلبا على الأطراف المعنية. ونأمل أن تؤدي تلك الجهود الجارية إلى إعادة تنشيط المسار السياسي. وقد أبلغنا المبعوث الخاص في وقت سابق اليوم عن عقد الاجتماع السادس للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في جنيف. ونحيط علما بذلك التطور الإيجابي. ويتعين على الأطراف الثلاثة جميعها أن تنخرط بشكل بناء مع المبعوث الخاص بشأن مقترحاته للتقريب بين المواقف. ويجب أن تظل العملية بقيادة سورية ويوجهها السوريون بتيسير من الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الأمني، يشكل اتفاق وقف إطلاق النار في درعا تطورا محمودا. ولكن ما زال يساورنا القلق إزاء الحالة العامة في سورية، بما في ذلك في الشمال الشرقي والشمال الغربي. وكما ورد في تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/735) ازداد النشاط العسكري والأعمال العدائية في الأشهر الأخيرة، ما أثر تأثيرا خطيرا على السكان المدنيين. إننا نعتقد أن وقف إطلاق النار الشامل على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لمصلحة الشعب السوري وسيساعد على كفالة أن تترسخ التطورات الإيجابية مثل أول عملية مساعدات إنسانية عبر خطوط التماس من حلب إلى إدلب وألا تظل حدثا لمرة واحدة.

لقد ظللنا نشير إلى مشاركة جهات خارجية فاعلة في سورية وتأثيرها على نمو الإرهاب في سورية وفي المنطقة على السواء. وقد واصلت الجماعات الإرهابية المصنفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وهيئة تحرير الشام اكتساب القوة في سورية وقد ورد ذكر أنشطتها في تقارير الأمين العام الأخيرة. ولا يزال تنظيم داعش يشن هجماته في مناطق في جميع أنحاء دير الزور والحسكة

وشرق ريف حمص. ويستهدف تنظيم داعش أيضا الهياكل الأساسية للطاقة في بعض الحالات. ولا تزال هيئة تحرير الشام تتمتع بنفوذ مهيمن في إدلب. كما أشار آخر تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى عمليات الانتشار المتكررة للأسلحة الكيميائية من قبل داعش ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وهذا أمر يثير بالغ القلق وينبغي الإقرار به على نحو كامل واتخاذ إجراء بشأنه، بالنظر إلى أن المنطقة الأساسية لعمليات داعش تشمل أيضا سورية.

ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في الأجل الطويل في غرب آسيا إلا من خلال الحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، ونؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

تقدم الهند إلى سورية المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية من خلال المنح وخطوط الائتمان للمشاريع الإنمائية والأدوية والإمدادات الغذائية ومخيمات تركيب الأطراف الاصطناعية وبرامج بناء القدرات والتدريب. وتشارك الهند على الدوام دبلوماسيا مع سورية منذ بداية النزاع، بما في ذلك على أعلى المستويات. وقد أجرى وزير الشؤون الخارجية لدينا مناقشات ثنائية مع وزير خارجية سورية في وقت سابق من هذا الأسبوع على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بمواصلة تقديم كل الدعم والمساعدة الممكنين للشعب السوري.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة ربى محيسن على إحاطتيهما .

ينبغي أن نكرر أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في سورية. والحل الوحيد هو من خلال عملية سياسية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة يقودها السوريون ويتولون زمامها وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونؤكد مجددا أن الحالتين السياسية والإنسانية مترابطتان ترابطا لا ينفصم، إذ أنه بدون حل سياسي للنزاع، ستزداد الأزمة الإنسانية سوءا وستستمر معاناة الشعب السوري.

ولهذا السبب، نواصل دعم الجهود الثابتة التي يبذلها المبعوث الخاص لتيسير العملية السياسية الأوسع نطاقا، التي تظل اللجنة الدستورية عنصرا أساسيا فيها. ونرحب بالإعلان عن عقد دورة سادسة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر، ونشجع جميع الأطراف على العمل معا بروح من الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية لإحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه.

ويجب ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في العملية السياسية لكفالة سلام مستدام ومنصف لجميع السوريين. وقد شددت السيدة محيسن على ذلك في إحاطتها. ونشيد بعمل المجلس الاستشاري للمرأة السورية، ونحيط علما باجتماعه المعقود حاليا في فنلندا. ونحن على يقين من أن المناقشات ستكون بناءة وهادفة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف المتفرقة في جميع أنحاء البلد. فهناك صلة وثيقة بين وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والعملية السياسية الموازية، واستمرار الأعمال العدائية يحول دون تهيئة بيئة مواتية لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولذلك نحث بقوة أطراف النزاع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتخفيف حدة التوتر والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وعلاوة على ذلك، نرحب بجميع الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى الحد من الأعمال العدائية وتعزيز وقف إطلاق النار، ولا سيما في درعا البلد.

ولا تزال الكيانات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن تشكل تهديدا خطيرا لشعب سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولذلك ينبغي اتباع نهج تعاوني ومحدد الأهداف يتقيد على نحو صارم بالقانون الدولي.

وهناك صلة راسخة بين العدالة والسلام، وقد اعتُرف منذ زمن طويل بأن أيا منهما لا يستطيع أن يزدهر بمعزل عن الآخر. ولذلك نكرر التأكيد على أن المساءلة عن الفظائع المرتكبة منذ بدء الحرب ينبغي أن تظل أولوية قصوى.

فقد أدت عشر سنوات من الحرب إلى تآكل النسيج الاجتماعي للبلد. ولذلك من المهم اتخاذ خطوات ملموسة بشأن المسائل الحاسمة، مثل مسائل المحتجزين والمختطفين والمفقودين. فالعمل بشأن تلك المسائل المثيرة للقلق سيكون تعبيرا عن حسن النية، وسيعزز الثقة والمصالحة داخل سورية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عملية لمعالجة محنة الشعب السوري. وبناء على ذلك، ينبغي عدم تجاهل الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على السكان المدنيين، وندعو إلى رفع هذه التدابير فورا. كما يجب تهيئة الظروف لعودة اللاجئين والمشردين داخليا بأمان وكرامة وعلى نحو طوعي. وبطبيعة الحال، يجب أن يشمل ذلك إعادة بناء المنازل والمدارس والمرافق الطبية وغيرها من الهياكل الأساسية التي دُمرت. ونشجع المجتمع الدولي مرة أخرى على المساهمة في إعادة بناء سورية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة استمرار وجود قوات أجنبية غير مرخص لها على الأراضي السورية ذات السيادة، ويجب إعطاء الأولوية لانسحابها.

واقترانا بالتدهور السريع للأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلد، هناك حاجة إلى حل سياسي الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد أكد المبعوث الخاص بيدرسن أن المطلوب هو الدبلوماسية البناءة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية المشاركة العملية من أجل تقديم الدعم الكافي للعملية السياسية، التي تشكل السبيل المجدي الوحيد لإعادة السلام والاستقرار إلى سورية.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته والسيدة ربى محيسن على ما عرضته من أفكار. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

لقد كان للأزمة التي دامت ١٠ سنوات ونصف أثر مدمر على حياة الشعب السوري، ولا سيما الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. ونتيجة لاستمرار العنف والانهيار الاقتصادي، فضلا عن أثر مرض فيروس كورونا، فإن أزمة متعددة الأوجه تدفعهم إلى مزيد من البؤس.

ففي جميع أنحاء البلد، يحتاج ١٣,٤ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية بسبب محدودية فرص الحصول على الغذاء والوقود والمياه والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من السلع والخدمات الأساسية.

لقد ظلت الحالة هادئة نسبيا في الميدان لعدة أشهر. بيد أن انعدام الأمن ما زال قائما والتصعيد يحدث في أجزاء معينة من البلد. ولا يزال المدنيون الأبرياء يقتلون أو يصابون؛ والهياكل الأساسية المدنية لا تزال تتأثر. وعلى الرغم من دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، فإن تصاعد العنف مؤخرا في درعا يظهر بوضوح تقلب الحالة الأمنية في سورية.

وفي ظل الخلفية الحالية، ينبغي الآن أكثر من أي وقت مضى اتخاذ خطوات ملموسة نحو حل سياسي من أجل إيجاد سبيل مجد لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في الأجل للشعب السوري.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد دعمنا القوي لعملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف، أولا وقبل كل شيء، يجب إعادة بناء الثقة بين جميع الأطراف المعنية بغية حل الخلافات الكبيرة التي طال أمدها.

ويدعو وفد بلدي إلى إجراء حوار وبناء والتفاوض بين الأطراف السورية، لا سيما في إطار اللجنة الدستورية. ونرحب ترحيبا حارا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه للتو بشأن منهجيات العمل، ونتطلع إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة والإيجابية في عمل اللجنة الدستورية.

ولدعم جهودهم، يجب أيضا إحياء روح التعاون المطلوبة فيما بين جميع المحاورين الدوليين لتعزيز المشاركة المجدية في التوصل إلى حل سياسي. ونود أن نكرر تأكيد دعمنا الكامل، خلال هذه العملية، لدور حلقة الوصل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمبعوث الخاص. ويمكن أن يكون اقتراح المبعوث الخاص بشأن صيغة دولية جديدة مخرجا عمليا من المأزق الحالي.

ثانيا، إن الحل السياسي يستلزم تهيئة بيئة مواتية للحوار والتفاوض. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد. إن فترة مستدامة من الهدوء تتسم بأهمية حيوية لإطلاق العنان لتحقيق تقدم على المسار السياسي.

وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات التي صنفها مجلس الأمن كجماعات إرهابية. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنسيق تلك الجهود تنسيقا جيدا لضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأخيرا وليس آخرا، يود وفدي أن يسلط الضوء على الحاجة إلى وحدة المجتمع الدولي في مساعدة سورية. ويجب على الدوام أن تقترن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام وتحسين قدرة الشعب السوري على الصمود بدعمنا الثابت والموحد. ولذلك، ندعو إلى مواصلة تقديم المساعدة للشعب السوري في جميع المناطق وبكل الوسائل من أجل تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة والمساعدة في تخفيف ظروفه المزرية للغاية.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة محيسن على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

اليوم سأركز ملاحظاتي على ثلاث مجالات: العملية السياسية، وقف إطلاق النار وحقوق الإنسان.

تشيد المكسيك بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص لتعزيز الانتقال السياسي. ونرحب بزيارته الأخيرة إلى دمشق وبعقده الدورة السادسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية. وندعو الأطراف إلى الانضمام إلى هذه العملية، التي تيسرها الأمم المتحدة، بروح بناءة وملتزمة، وبالتالي النهوض بالانتقال السياسي الضروري جدا. كما نكرر دعوتنا إلى مواصلة تشجيع مشاركة ممثلي المجتمع المدني من أجل تعزيز ودعم عملية سياسية واسعة وشاملة للجميع تكفل

المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب والأقليات، وتجعل من الممكن تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري.

ثانيا، على الرغم من التجميد النسبي على طول الخطوط الأمامية للنزاع، لا يزال العنف مستمرا. إن الأوضاع في إدلب والشمال الغربي ودرعا تثير قلقا بالغا. وفيما يتعلق بالحالة الأخيرة، فإن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني تبعث على القلق. وتدين المكسيك أساليب الحصار ضد السكان المدنيين. وقد أحطنا علما بالهدنة التي أشار إليها المبعوث الخاص، ونأمل أن تستمر. بدون وقف مستمر لإطلاق النار على الصعيد الوطني

سوف تستمر الاحتياجات الإنسانية في الزيادة.

يحتاج أكثر من ١٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية اليوم. ومن الواضح عدم توافر الظروف لعودة اللاجئين بشكل طوعي وآمن وكريم. ونحن نشيد بجهود تلك البلدان التي استضافت اللاجئين السوريين طوال العقد الماضي.

ونردد الدعوات إلى الإفراج عن المحتجزين وتوضيح أماكن وجود الأشخاص المختفين. ويجب أن تتاح للوكالات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان إمكانية الوصول إلى مراكز الاحتجاز.

وفيما يتعلق بالتقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، نلاحظ أنه لا يزال يجري الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وندعو جميع الدول إلى التعاون مع عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونكرر دعوة الأمين العام لمجلس الأمن بإحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، حان الوقت لكي يعتمد المجتمع الدولي ويدعم نهجا جديدة تمكن من تحقيق انتقال سياسي حقيقي والتوصل إلى اتفاق سلام دائم ومستدام.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة محيسن على إحاطتيهما.

وننضم إلى الآخرين في الترحيب بإعلان السيد بيدرسن أن جولة سادسة من محادثات اللجنة الدستورية ستعقد في جنيف في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد بالسيد بيدرسن على جهوده الدؤوبة لكفالة التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء مزيد من المحادثات. وكما أوضح السيد بيدرسن، فإن الاجتماع المقبل يجب أن يكون مختلفا عن الاجتماعات التي عقدت من قبل. وكما تسعى الأمم المتحدة جاهدة لتسهيل عملية سياسية في تنفيذ جانبها من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإن الأمر الآن يقع على عاتق الأطراف السورية لتحمل مسؤولية تنفيذ جانبها. لقد حان الوقت لكي يضع النظام حدا لتأخيراته المصطنعة للعملية ولإحراز تقدم جوهري بشأن دستور جديد، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويعترف القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) صراحة بالصلة بين العملية السياسية ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ولذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد المستمر للعنف في شمال غرب سورية، الذي أدى مؤخرا إلى مقتل مدنيين وعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك في قصف عنيف للمناطق السكنية، وتدمير المرافق الطبية. ونأمل أن يؤدي الاجتماع القادم بين تركيا وروسيا في سوتشي إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٥ آذار/مارس ٢٠٢٠.

وما زلنا قلقين أيضا بشأن احتمال تجدد نشوب النزاع في بقية أنحاء سورية. إن الأعمال القتالية الأخيرة في درعا تذكرنا بذلك. ونرحب بوقف إطلاق النار الأخير هناك، ولكن ذلك الوقف، ووقف إطلاق النار في إدلب، يجب أن يشكلا جزءا من وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني المتفق عليه بالتوازي مع المحادثات السياسية المقبلة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وإلى أن يتم إحراز تقدم في العملية السياسية وإلى أن يكون هناك وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، ستستمر معاناة الشعب السوري ولن يتمكن الملايين من النازحين من العودة إلى ديارهم. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتقرير الأخير للجنة التحقيق، الذي يوثق الفظائع والانتهاكات وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المستمرة في سورية حتى يومنا هذا، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة، والقتل المستهدف، والاحتجاز التعسفي والانفرادي والتعذيب، ومنع وصول الجهات الإنسانية، وهو ما وصفته لنا السيدة محيسن ببلاغة.

ونحث الأطراف السورية، ولا سيما النظام، على التقيد بالتزاماتها بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واغتنام هذه الفرصة لإحراز التقدم بكل ما أوتيت من قوة. وسيدعمها المجتمع الدولي.

السيد الأدب (تونس)**:** شكراً سّيدتي الرئيسة، كما أشكر المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، غير بيدرسن والسيدة ربى محيسن مديرة منظمة "سوا" على إحاطتيهما. وأرحّب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

تتابع تونس بانشغال التطورات الميدانية الجارية في سورية في ضوء تزايد منسوب العنف والتوتّر والتصعيد في الأيّام الأخيرة في عدد من مناطق البلد، وهي تطورات تطرح تحدّيات أمنية وإنسانية كبيرة وتقوّض الجهود الدولية لتخفيف الأزمة وتطويق انتشار جائحة كوفيد-١٩.

كما نجدّد التأكيد على أولوية العودة السريعة للاستقرار في سورية من خلال جهود خفض التصعيد واستعادة التهدئة، والعمل على حماية المدنيين في كافة الأوقات، وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يسهم في التوصّل إلى إرساء وقف شامل ومستدام لإطلاق النار في سورية. ونتطلّع إلى جهود المبعوث الأممي لخفض موجة التصعيد الأخيرة.

ونذكّر مجدداً أن التفاهمات والترتيبات سارية المفعول في سورية، على أهمّيتها، تظلّ حلولاً قصيرة المدى طالما لم تتطرّق بشكل عملي إلى مسألة تحييد التنظيمات المصنّفة إرهابية، بما ينهي الملاذ الآمن الذي اتخذته هذه التنظيمات في بعض مناطق البلد، ويسهم في تقدّم جهود إرساء حلّ سياسي مستدام وفي تحقيق الاستقرار في سورية والمنطقة.

كما نتطلّع إلى اتّخاذ خطوات تنهي حالة الانسداد في الأفق السياسي وتساعد على استعادة نسق أعمال اللجنة الدستورية وهيئتها

المصغرة في القريب العاجل. ونرحب في هذا السياق بالشروع في ترتيبات الإعداد لعقد الجولة السادسة لأعمال اللجنة الدستورية بتيسير من المبعوث الخاص بيدرسن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل في هذا الإطار أن تسهم كافة التحركات الدولية في دفع العملية الدستورية والمسار السياسي الموسّع.

ومن الطبيعي أن من شأن توفير بيئة آمنة ومستقرّة في سورية وتعزيز تدابير بناء الثقة إتاحة الظروف الموضوعية لتحقيق هذا المسعى وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وذلك من خلال معالجة المشكلات القائمة والمترابطة، وخصوصاً مسائل تثبيت وقف شامل ودائم لإطلاق النار، وتحقيق العودة الآمنة والكريمة للاجئين والنّازحين، وإتاحة سبل تعافي سورية والسوريين، والحدّ من آثار جائحة كوفيد-١٩، ومكافحة خلايا الإرهاب في البلد، وتحريك ملف المعتقلين.

ومن المجدي أيضاً التأكيد على أن البحث عن رؤية مشتركة لحل الأزمة في سورية سيتطلّب البحث عن القواسم المشتركة بين الأطراف السورية بما يغلّب المصلحة العليا للشعب السوري الشقيق، كما يتطلّب دعماً ورؤية مشتركة من قبل الأطراف الفاعلة ومجلس الأمن.

في الختام، نجدّد التأكيد على موقف تونس الثابت بأنّ إنهاء الأزمة السورية يتطلب إيجاد تسوية سياسية بقيادة وملكية سورية وتيسير من الأمم المتحدة وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يحفظ وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ويعيد إليها الأمن والاستقرار.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد بيدرسن والسيدة ربى محيسن على إحاطتيهما. وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

بعد كل هذا الخسائر في الأرواح والدمار الهائل الذي سببه عقد من النزاع، بات من المؤسف أن الأطراف السياسية السورية غير قادرة على وضع الأساس لعملية لإنهاء الأزمة. ولهذا السبب فمن الملحّ أن نعيد العملية السياسية إلى مسارها الصحيح، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وعلى الصعيد الأمني، لا يزال النيجر يشعر بالقلق إزاء استمرار الأعمال العدائية في المناطق التي يسكنها المدنيون، ولا سيما في الجنوب والشمال الغربي. ونرحب بوقف إطلاق النار بين المعارضة المسلحة والقوات الحكومية، الذي تم التفاوض بشأنه تحت رعاية روسيا في مدينة درعا. إن هذا لتطور إيجابي منح سكان المدينة فترة راحة ومكّن العديد من الأسر من العودة إلى ديارها.

ويدعو وفد بلدي الأطراف إلى الاتفاق على وقف عام لإطلاق النار في البلد، على النحو الذي طلبه الأمين العام ومبعوثه الخاص. وهذا شرط لا غنى عنه لإحراز تقدم ملموس نحو حل الأزمة في سورية. وفي الوقت نفسه، يجب على سورية، في ممارستها لسيادتها، ألا تتوانى في حربها ضد الإرهاب. وأي محاولة لتقويض سيادتها وسلامتها الإقليمية هو أمر غير مقبول.

ويؤكد وفد بلدي من جديد قلقه إزاء مصير العديد من المحتجزين من كلا الجانبين. وندعو الطرفين إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، لا سيما من خلال الإفراج الجماعي عن المحتجزين من جانب واحد، وتقديم توضيحات للأسر بشأن أحبائها المفقودين. ومن شأن ذلك أن يساعد على تهدئة الحالة وبناء الثقة بين الأطراف، وبالتالي تحقيق التقدم الذي نتوقعه جميعاً على المسار السياسي.

ونرحب بانعقاد جولة اللجنة الدستورية في تشرين الأول/أكتوبر. وتدعو النيجر جميع الأطراف المعنية إلى إبداء المرونة من أجل دفع العملية السياسية قدماً. وكما قلنا دائماً، لا يمكن التوصل إلى حل سلمي طويل الأجل للأزمة إلا عبر حوار جامع يمثل إرادة السوريين بقيادة وملكية سورية.

ونرحب أيضاً باجتماع المجلس الاستشاري للمرأة السورية الذي سيعقد في هلسنكي. وترحب النيجر بالإسهام الجدير بالإعجاب من المجلس وبمساهمة جميع النساء السوريات اللواتي يضطلعن بدور قيادي.

وفي الختام، لا يزال وفد بلدي على قناعة بأن التقدم في عمل اللجنة الدستورية ووقف الأعمال العدائية يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب

مع الجوانب الأخرى للأزمة، مثل وضع حد للتدخل الخارجي ودعم الجماعات المسلحة ونهب الموارد السورية، من بين أمور أخرى. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية من جانب الجميع.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة محيسن على إحاطتيهما الشاملتين.

لقد أزهقت أرواح ما لا يقل عن نصف مليون شخص خلال النزاع السوري المستمر منذ عقد من الزمن. وعلى الرغم من الهدوء النسبي الحالي، لا تزال العمليات العسكرية مستمرة في أجزاء كثيرة من البلد. ولا يزال من الأولويات تحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وبالإضافة إلى العنف، تزيد المخاوف الاقتصادية من إعاقة سبل عيش الشعب السوري. وأشكر السيدة محيسن على تعليقاتها الثاقبة التي ساعدت على تسليط الضوء على هذه التحديات المركبة. ويمكن رؤية المشاكل في مجالين رئيسيين:

أولاً، تؤثر الصعوبات الاقتصادية في المنطقة عموما، وخاصة تلك الموجودة في لبنان المجاور، تأثيراً كبيراً على سورية. وعلاوة على ذلك، تؤدي العقوبات الدولية المحددة الهدف دوراً ضئيلاً، كما أشار النظام السوري في عدة مناسبات.

ثانيا، إن الأزمة الاقتصادية هي نتيجة عوامل داخلية. ويعوق الفساد المتفشي وأمراء الحرب والافتقار إلى الحوكمة الرشيدة أي تطورات إيجابية محتملة على صعيد الانتعاش. كما أن عدم اتخاذ خطوات مجدية نحو إيجاد حل ذي مصداقية يتجلى في العملية السياسية الأوسع نطاقا. فاللجنة الدستورية في حالة خمول. ومع ذلك، نرحب بالجولة السادسة المقبلة من المحادثات في جنيف. ونقدر جهود المبعوث الخاص في القيام بدور الوساطة للتقريب بين وجهات النظر المختلفة.

وأخيرا، من دون تحقيق العدالة للضحايا، لن يكون هناك أي سلام حقيقي في سورية. وتؤكد شهادة السيدة محيسن اليوم هذه النقطة. ويتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة ضد الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سورية.

وتدعو إستونيا والاتحاد الأوروبي إلى إنشاء آلية دولية لتحديد مكان المفقودين أو رفاتهم. وهناك بالفعل مبادرات متعددة جمعت الأدلة على هذه الجرائم ونظمتها وحافظت عليها منذ بداية النزاع. ويمكن استخدام آليات التحقيق مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، والتي تقدم تقارير إلى الجمعية العامة، وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لتحسين المساءلة. ولا يمكن التوصل إلى حل سياسي دائم وذي مصداقية بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلا عندما ننهي الإفلات من العقاب نهائيا.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أتوجه بالشكر للمبعوث الخاص غير بيدرسن والسيدة ربى محيسن على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية في سورية. وأنوه بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا في القاعة صباح اليوم.

في كل شهر، يتطلع أبناء الشعب السوري إلى مجلس الأمن لدى نظره في الحالة في بلدهم، على أمل أن يظهر شيء إيجابي – وهو أمر من شأنه أن يساعد على تغيير وضعهم نحو الأفضل. ونعتقد أنه لا يمكن للمجلس أن يحقق توافق الآراء المنشود منذ أمد بعيد من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع يتولى قيادته السوريون ويمسكون بزمامه إلا بالعمل معا، على نحو ما فعلنا في اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وترحب كينيا بالتطورات الإيجابية التي تمخضت عنها زيارة المبعوث الخاص إلى دمشق في أوائل هذا الشهر، ونعلم أنه بعد جمود طال أمده، من المقرر الآن استئناف الجولة السادسة من اجتماعات اللجنة الدستورية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونثني على الأطراف لاتخاذها هذا القرار الحاسم، الذي يؤمل أن يسهم إسهاما كبيرا في اتخاذ الخطوات السياسية المنشودة بشدة نحو إيجاد حل يستعيد السلام والأمن والاستقرار الذي يحتاجه البلد بشدة، من خلال دستور جديد، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتدعو كينيا الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة والمشاركة بصورة بناءة وإظهار الالتزام تجاه ملايين السوريين الذين يعتمدون على قيادتهم من أجل مستقبل أكثر إشراقا. ونشيد باستمرار تواصل المبعوث الخاص بقوة مع المجتمع المدني ومع المجلس الاستشاري للمرأة السورية. ونرحب على وجه الخصوص بعقد اجتماع المجلس الاستشاري في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر في هلسنكي ونشجع على استمرار مشاركته بطريقة تجسد تنوع آراء النساء السوريات.

لا تزال الحالة الأمنية تتسم بتصاعد العنف والقتل المستهدف والهجمات الإرهابية والقصف والغارات الجوية في أجزاء من شمال شرق البلد وشمال غربه وفي الجنوب، ولا سيما في درعا. والواقع أن الهجمات المفزعة والوحشية التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المسلحة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني إنما هي هجمات خسيسة. وفي هذا الصدد، تكرر كينيا التأكيد، أولا، على الحاجة المتزايدة باستمرار إلى أن تحترم الأطراف وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وأن تلتزم بضمان استمراره. وثانيا، يجب على الأطراف أن تلتزم باتخاذ إجراءات موحدة متجددة ضد الجماعات الإرهابية، بما في ذلك محاسبة المسؤولين عن الجرائم البشعة، وفقا للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة المنطبقة ومع الامتثال الكامل لهما. وثالثا، يجب على جميع الأطراف، بما فيها الجيوش الأجنبية، أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأعمال يمكن أن تعرض سلامة الشعب والبلد وأمنهما للخطر.

ختاما، تعرب كينيا عن إشادتها ودعمها لجهود المبعوث الخاص في تيسير العملية السياسية السورية، التي ينبغي أن تظل قيادتها وزمامها بيد السوريين، بطريقة تجسد التطلعات الجماعية للشعب السوري.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وأن أعرب عن عميق تقدير بلدي، أيرلندا، لجهوده المتواصلة التي لا تعرف الكلل. وأود أيضا الإعراب عن خالص الشكر للسيدة ربى محيسن على ملاحظاتها المثيرة للإعجاب في هذا الصباح. إن صوتها والأصوات التي تعبر عنها لعدد لا يحصى من المجتمعات المتضررة والنازحة جراء النزاع المأساوي في سورية، هي بالضبط ما يحتاج مجلس الأمن إلى سماعه. وحضورها اليوم أمر هام، وأود أن أشكرها.

للأسف، نجتمع مرة أخرى، بطبيعة الحال، على خلفية إحراز تقدم سياسي محدود للغاية. وبالنسبة لملايين الضعفاء، يعني ذلك شهرا آخر من النزاع وشهرا آخر من المعاناة والخسارة وشهرا آخر بلا أمل. ونكرر دعوتنا للحكومة السورية إلى التعاون البناء مع الأمم المتحدة وإلى المشاركة الكاملة وبحسن نية في جهود المبعوث الخاص.

إن الجولة المقبلة من مفاوضات اللجنة الدستورية تطور جدير بالترحيب. وهي تمثل فرصة نادرة الآن لإحراز تقدم حقيقي. وأحث جميع الأطراف على اغتنام تلك الفرصة. وبعبارة أخرى، لا يمكننا تبديد هذه الفرصة.

لقد أوضح مقدما الإحاطتين اليوم بشكل صارخ حقيقة أن السلام والاستقرار لا يزالان حلمين بعيدين بالنسبة للشعب السوري. ونعلم أن هناك آراء مختلفة حول هذه الطاولة بشأن كيفية معالجة ذلك. ولكن لنكن واضحين: عندما نكون منقسمين في هذه القاعة، فإن الضعفاء دائما تقريبا هم من يعانون من العواقب.

وكما أفادت المفوضة السامية باشليه في الأسبوع الماضي، فقد تسبب عقد من النزاع بالفعل في أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة لأشخاص عُرفت أسماؤهم بالكامل وتواريخ وأماكن وفاتهم. وهذا أمر غير معقول ولا يمكن أن يستمر. وثمة حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التوصل لحل سياسي شامل يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولتحقيق ذلك، لا تزال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومحنة اللاجئين والمشردين داخليا أمرا أساسيا.

إننا في أيرلندا نعلم أن السلام الشامل للجميع سلام مستدام. ومن الأهمية بمكان أن تشارك المرأة السورية، التي تمثل جميع الخلفيات، مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على جميع المستويات في العملية

السياسية. وكلنا في هذه القاعة نعلم أن النساء والفتيات السوريات قد تضررن بشكل غير متناسب من هذه الحرب المدمرة المستمرة منذ عقد من الزمن. إنهن يتعرضن لعنف جنسي وجنساني مروع، فضلا عن الزواج المبكر والقسري. ويعانى الكثير منهن من انعدام الأمن الغذائي وعدم إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن النساء السوريات، كما وصفتهن السيدة محيسن بوضوح، لا يزلن يثقن بمستقبل سورية ويضطلعن بدور حاسم في تنمية المهارات القيادية وتسوية النزاعات. وببساطة، فإن مشاركتهن الهادفة التي غالبًا ما يتشدق بها البعض منا في هذه القاعة، هي حقيقة واقعة وأساس لتحقيق سلام دائم.

ويساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بالاستهداف الصريح للاجئين العائدين إلى سورية. وللأسف، تبقى الحقيقة هي أن سورية لا توفر بعد بيئة آمنة ومستقرة لعودة اللاجئين المستدامة والكريمة. وأود أن أؤكد أن جميع عمليات العودة يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة.

وبينما نتكلم، ينتظر عشرات الآلاف من السوريين بفارغ الصبر الأخبار من أحبائهم المفقودين أو المختفين. ولا يزال عشرات الآلاف الآخرين، بمن فيهم النساء والأطفال، محرومين بصورة غير قانونية من حريتهم. وأكرر دعوتنا للسلطات السورية والأطراف الأخرى إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين بأعداد كبيرة.

وكان وقف إطلاق النار في مدينة درعا الذي أبرم في وقت سابق من هذا الشهر تطورا إيجابيا. غير أنه لا يزال يساورنا القلق إزاء هشاشته، فضلا عن الأثر الدائم للقتال الدائر.

واستمر التصعيد المقلق للعنف في شمال غرب سورية في وقت تتفشى فيه حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. وما زلنا نتلقى تقارير عن هجمات عشوائية على المدنيين والأعيان المدنية. وتلك الهجمات تظل غير مقبولة على الإطلاق.

وختاما، أود أن أكرر دعوة أيرلندا التي أطلقتها منذ أمد بعيد إلى وقف إطلاق النار في سورية.

ومرة أخرى، نقول بإخلاص إنه يتعين علينا جميعا هنا في المجلس أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم جهود المبعوث الخاص والعمل على منع المزيد من الدمار والخسائر في سورية. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء. لقد انتظر الشعب السوري طويلا وعانى كثيرا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية)**:**لقد أشار السيد وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية خلال كلمته أمام الجمعية العامة أمس (انظر A/76/PV.16) إلى أن الحكومة السوريّة كانت منفتحة دائماً على أية مبادرات أو جهود سياسية صادقة وحيادية لمساعدتها في الخروج من هذه الأزمة التي استهدفت سورية دولةً وشعباً، وذلك على الرّغم من وجود عوائق تضعها دولٌ ليس لها مصلحة في استمرار هذه الجهود بالاتجاه الذي يحقّق الاستقرار في سورية، ويحافظ على الثوابت الوطنيّة.

لقد يسرّت الحكومة السورية إطلاق عمل لجنة مناقشة الدستور عبر مساهمتها في الوصول إلى اتفاق بشأن تشكيلة اللجنة وقواعد الإجراءات الخاصّة بها. وشددت على ضرورة أنّ تكون هذه العملية بملكية وقيادة سورية، ودون تدخل خارجي أو أية محاولات لفرض جداول زمنية مصطنعة أو خلاصات مسبقة لعمل اللجنة، وذلك انطلاقاً من قاعدة أنْ الدستور وكل ما يتّصل به هو شأن سوري – سوري يقرره السوريون بأنفسهم وذلك إعمالاً لمبدأ سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وهو المبدأ الراسخ الذي أكدت عليه جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في بلدي.

في هذا الإطار واصلت حكومة بلدي تعاونها مع المبعوث الخاص السيد غير بيدرسن، ورحبت بزيارته إلى دمشق بتاريخ ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر الجاري، حيث أجرى مباحثات بنّاءة. ونرحب بما استمعنا إليه للتو في إحاطة السيد بيدرسن بشأن عزمه الدعوة لعقد الجولة السادسة للجنة الدستورية في جنيف في شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم. في هذا المجال نؤكّد على ضرورة أن يحافظ المبعوث الخاص إلى سورية على دوره كميسّر وأن ينقل ما يحدث بصورة نزيهة وحيادية وموضوعيّة.

إن ما تحقق في محافظة درعا مؤخراً من تسويات ومصالحات، يثبت مرةً أخرى، حرص الحكومة السورية على إعادة الأمن والاستقرار لكافة أنحاء البلد، مع ضمان سلامة مواطنيها وحقن دماء الأبرياء. لقد أدى صبر وحكمة القيادة السورية، والجهود المشكورة للأصدقاء الروس، إلى التوصل لاتفاق لإعادة الاستقرار إلى المناطق التي شهدت بعض التوترات مؤخراً في درعا وريفها في جنوب غربي سورية، وأتاح لأهالي تلك المناطق العودة إلى ديارهم بأمن وسلام.

إن دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، والذي استخدمه البعض للتدخل في شؤون بلدي وزعزعة الأمن والاستقرار فيه على مدى السنوات العشر الماضية، يدفعنا لرفع الصوت عالياً لفضح هذه الممارسات، ومطالبة تلك الدول بالعدول عن هذا السلوك التخريبي، والتعلم من الدروس التي أفرزتها الحروب الفاشلة والعبثية التي شنتها هذه الدول على مدى سنوات طويلة.

إن الحرب التي فرضتها علينا حكومات معروفة، عبر وسائل متعددة ومختلفة، أدت إلى فقدان سورية للكثير من الأرواح، وللإضرار بمنجزاتٍ حضارية عريقة، وخسارة لمكتسبات تنموية مرموقة حققها الشعب السوري على مدى عقود طويلة. لقد آن الأوان لوضع حد لها، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية والمتمثل في تواجد القوات العسكرية الأمريكية في الشمال الشرقي، والقوات العسكرية التركية في الشمال الغربي بشكلٍ كامل، ووجوب الرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وضرورة دعم جهود الدولة السورية وحلفائها في مكافحة الإرهاب، وإعادة الأمن والاستقرار، وإعادة بناء وترميم البنى التحتية المتضررة.

ولا بد أيضاً من البدء بمشاريع التعافي المبكر ودعم الصمود وتعزيزها كماً ونوعاً في مختلف القطاعات، ولا سيما المياه، والطاقة، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها بما يسهم في توفير الخدمات الأساسية للسوريين والنهوض بوضعهم المعيشي والإنساني. بالإضافة إلى تيسير العودة الآمنة والكريمة للمهجرين واللاجئين إلى مناطقهم، وتحقيقاً لهذه الغاية فإن مختلف الجهات السورية المعنية تعمل بشكل حثيث ومتواصل من أجل تسهيل عملية العودة الطوعية، وتأمين متطلّبات العائدين الأساسية. حيث تم اتخاذ جملة من الإجراءات، وإصدار عدد من المراسيم التي يمكن الاستفادة منها في هذا السياق.

إن من المؤسف أن تصطدم جهود الدولة السورية والدول الصديقة بإصرار البعض على معاناة السوريين، وتوظيفها لتحقيق مآرب بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانيّة ومصالح الشعب السوري، بما في ذلك من خلال التوظيف المسيس لتقارير لجان أثبتت على الدوام أنها آليات مسيسة تفتقر لأدني معايير المهنية والموضوعية والمصداقية في عملها، وأن هدفها الأساسي هو تقديم تقارير تتيح لبعض الدول المعادية استخدامها للإساءة لسورية وتشويه صورتها.

لا بد لي من أن أشير أيضاً إلى الممارسات العدوانية والتخريبية التي يقوم بها النظام التركي على الأراضي السورية، من دعمٍ للإرهاب، وقتلٍ، وتدميرٍ، وتتريكٍ، ونهبٍ للثروات السورية، وآخرها استخدامه للمياه كأداة لخدمة ألاعيبه السياسية، وكسلاح يشهره في وجه ملايين المواطنين السوريين سعياً وراء مكاسب سياسية وإقليمية في استهتار بالغ بمبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والصكوك والاتفاقيات الدولية والثنائية، ومبدأ حسن الجوار.

ويجدد بلدي مطالبته مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها لوقف جرائم الاحتلال التركي وإنهاء تواجد قواته العسكرية على أراضي الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. كما أود أن أشكر السيدة ربى محيسن على إبرازها للدور البالغ الأهمية للمرأة السورية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم للصراع. فيجب أن تؤخذ في الاعتبار وجهة نظر المجتمعات المحلية السورية فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، ونحن نرحب بآراء السيدة محيسن. يتعين على مجلس الأمن أن يعطي صوتا أكبر للشعب السوري في هذه القاعة.

بعد ١٠ سنوات من إراقة الدماء لا يمكننا ببساطة تضييع يوم آخر في إنهاء الصراع. علينا أن نتخذ إجراءات عاجلة الآن لبناء زخم من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم وموثوق به. ولدينا الأدوات المناسبة لتحقيق حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن اللجنة الدستورية هي الآلية الوحيدة القائمة في العملية السياسية. ويسرنا أن نعلم أن الجهود المكثفة التي بذلها السيد بيدرسن خلال الأشهر الماضية قد أثمرت أخيرا. وعلى الرغم من التأخير الطويل، اتفق الجانبان السوريان على منهجية الجولة السادسة للجنة الدستورية. وقد حان الآن الوقت للتحرك. فلا يمكننا أن نرى تكرارا لذات الشيء في جنيف. لقد حان الوقت لكي تحقق اللجنة الدستورية نتائج ملموسة فيما يتعلق بولايتها الأساسية. وآن الأوان لإحراز تقدم حقيقي في جوهر الأمور.

فلا يوجد مجال للتكرار أو لتكتيكات المماطلة أو للعبة إلقاء اللوم على الآخر. ولا بد من احترام اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي الأساسي احتراما كاملا. وتشارك تركيا بنشاط في الجهود الرامية إلى ضمان عقد الجولة السادسة بطريقة بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج. ونحن واثقون بأن المعارضة ستحافظ على نهجها الإيجابي، كما كان الحال في الجولات السابقة. واليوم نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لاتخاذ نفس الموقف البناء تجاه اللجنة الدستورية. إن المشاركة الحقيقية مطلوبة إذا أردنا أن نحرز أخيرا تقدما موثوقا به على المسار السياسي.

وفي حين أن هناك تطورات إيجابية على المسار السياسي إلا أننا نشعر بالاستياء إزاء الحالة المتردية على أرض الواقع. إن تزايد العنف في إدلب مدعاة للقلق الشديد. فمنذ بداية هذا الشهر وصلت انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب النظام ومؤيديه إلى مستويات مثيرة للقلق. في أيلول/سبتمبر وحده تم توثيق أكثر من ١٨٥ هجوما. وبسبب زيادة العنف مؤخرا تم تشريد ٢٢ ألف شخص آخرين داخليا.

إن الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار لا تهدد بإشعال موجة جديدة من الهجرة فحسب؛ بل تعرض أيضا للخطر احتمالات إنهاء الصراع من خلال حل سياسي. ويلقي هذا التصعيد الخطير بظلال قاتمة أيضا على التسوية التي تم التوصل إليها بشأن الآلية الإنسانية العابرة للحدود في تموز/يوليه ويضر بالنوايا الحسنة التي تم إظهارها في تلك العملية.

لقد استمرت هذه الهجمات بلا هوادة خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. يجب وقف الهجمات التي تستهدف المدنيين. إن حماية المدنيين هو أمر غير قابل للتفاوض. ويجب على النظام ومؤيديه الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار. فهذا هو الحد الأدنى لما يمكنهم القيام به لتكون لديهم أي مصداقية على الإطلاق في هذه العملية.

إن زيادة انتهاكات وقف إطلاق النار ليست التطور الوحيد المزعزع للاستقرار على الأرض. فلا يزال حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب يشكل تهديدا كبيرا لأمن سورية. فلا هوادة في هجمات تلك المنظمة الإرهابية وفرعها، قوات سورية الديمقراطية، على المدنيين. ففي هذا العام وحده قتلوا ما لا يقل عن ١١٨ مدنيا. ومع ذلك لا يزال المجتمع الدولي صامتا إزاء تلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتي وثقتها أيضا لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

في الأسبوع الماضي كان الأكراد والعرب السوريون يحتجون سلميا على ارتفاع الأسعار في المناطق الخاضعة للسيطرة الفعلية لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. ومع ذلك، قامت ما تُسمى القوات الديمقراطية بقمع السوريين الذين كانوا يمارسون حقهم الديمقراطي في الاحتجاج. كما أن تلك الجماعة الإرهابية هي التي تهاجم وتمنع الأيزيديين السوريين في العراق والأكراد السوريين من العودة إلى ديارهم في سورية. متى سينتهي هذا النفاق؟ وإلى متى سيتجاهل مجلس الأمن هذه المشكلة الكبيرة الواضحة للعيان؟ متى ستحقق الأمم المتحدة في هجوم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب على مستشفى الشفاء المدعوم من الأمم المتحدة في عفرين؟ لن نتغاضى أبدا عن دعم الإرهاب بحجة محاربة تنظيم داعش. ستواصل تركيا حربها بحزم ضد جميع المنظمات الإرهابية، بما في ذلك داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

مرة أخرى، لقد سمم المتكلم السابق هذه الجلسة بأكاذيب ملفقة. ولذلك لن نمنحه شرف الرد. ولن ينجح النظام أبدا، مهما حاول، في

صرف انتباه المجتمع الدولي عن جرائمه البغيضة. وفي حين يتمسك النظام بأوهامه ستواصل تركيا التصدي لمعاناة الشعب السوري. سوف نثابر حتى استعادة السلام والاستقرار في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إسهامه. فبفضل جهوده وتعاون الحكومة السورية من المتوقع أن تُعقد قريبا الدورة المقبلة للجنة الدستورية. وهذا تطور مشجع.

إننا نؤكد مجددا دعمنا لجهود المبعوث الخاص والمشاركة البناءة للحكومة السورية في تيسير عمل اللجنة. ونشجع الرئيسين المشاركين للجنة على المشاركة البناءة والعمل بروح المرونة والحلول التوفيقية.

ويجب على اللجنة أن تواصل عملها دون أي تدخل أو ضغط خارجي. إن تحديد أي موعد نهائي مصطنع لاختتامها أو أي شروط أو متطلبات أخرى من هذا النوع سيؤثر سلبا على عمل اللجنة. يجب ضمان أن تكون عملية سياسية تقودها سورية وتملكها، وتيسرها الأمم المتحدة.

ويجب بذل جهود جادة في مجالات أخرى بالتزامن مع أعمال اللجنة الدستورية.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن ينتهي احتلال القوات الأجنبية لأجزاء من سورية. وبناء على ذلك، يجب على جميع القوات الأجنبية غير المدعوة أن تغادر ذلك البلد دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير.

وبنفس القدر من الأهمية، يجب على مجلس الأمن أن يجبر النظام الإسرائيلي على وضع حد فوري لأعماله العدوانية ضد سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن هذه الممارسات المتهورة، التي ندينها بأشد العبارات، تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، مما يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستمر مكافحة جميع الجماعات الإرهابية بلا هوادة، لأن وجودها وأنشطتها الإجرامية تهدد أمن سورية وسلامتها الإقليمية، فضلا عن السلم والأمن في المنطقة. إننا نرفض الأنشطة الانفصالية أو مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة في سورية وندين كل الجهود الرامية إلى دعمها. فيجب على الجميع أن يحترموا بالكامل سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ويجب أن تسير عملية إعادة إعمار البلد وعودة اللاجئين والنازحين جنباً إلى جنب مع العملية السياسية. فهما أمران مترابطان ومتكاملان ويعززان بعضهما البعض. ويتطلب ذلك نزع الطابع السياسي عن المعونة الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين، لأن تسييسها لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة وويلات الشعب السوري، الذي يعاني بالفعل معاناة خطيرة لأكثر من ١٠ سنوات من الصراع.

وفي هذا السياق، نذكر بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي دعا مجلس الأمن من خلاله، في الفقرة ٣، جميع الدول الأعضاء إلى "أن تستجيب باتخاذ خطوات عملية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب السوري". إن الإشارة إلى "خطوات عملية" الواردة في القرار يُقصد بها، في جملة أمور، الدعوة إلى رفع الجزاءات الانفرادية. وبما أن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) هو نتيجة حل توفيقي، بما في ذلك من جانب البلدان الرئيسية التي تفرض هذه الجزاءات، فإننا نحثها على الوفاء بوعودها، وأخذ التزاماتها بموجب ذلك القرار على محمل الجد وعلى الفور، وإزالة جميع الجزاءات غير القانونية المفروضة على سورية، والتي هي من بين الأسباب الرئيسية للحالة الإنسانية الراهنة في ذلك البلد.

ونكرر موقفنا المبدئي المتمثل في أنه يجب تسوية الأزمة السورية سلميا ووفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية أو الخارجية، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

وأخيرا، أكرر دعم جمهورية إيران الإسلامية لشعب وحكومة سورية لاستعادة وحدة بلدهم وسلامته الإقليمية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.